

Distr.: General  
15 August 2017  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

## مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها

تقرير الأمين العام

موجز

أذنت الجمعية العامة، في الفرع الرابع من قرارها ٢٧٢/٧١، بالأنشطة المتصلة بجميع مراحل مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين، يبين فيه، في جملة أمور، نفقات المشروع وتكاليفه الإجمالية.

ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/71/333)، بما في ذلك التحقق من نمط الجس الزلزالي الأولي، وإنشاء لجنة أصحاب المصلحة باعتبارها أحد الجوانب الرئيسية للهيكل الإداري العام، وتعيين الفريق المتفرغ لإدارة المشروع، وتأمين الخدمات الاستشارية المعمارية الرائدة والخدمات الاستشارية المستقلة لإدارة المخاطر. وبالإضافة إلى مسألة التخفيف من أضرار الزلازل، ترد في التقرير معلومات عن العديد من الأهداف الأخرى المتصلة بتصميم المشروع، بما في ذلك كفاءة استخدام الحيز المكاني والكفاءة في استخدام الطاقة وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.



ويسير المشروع في الاتجاه الصحيح، إذ يقدر أن أعمال التشييد ستنتجز في عام ٢٠٢٣ في حدود تكلفة قصوى يقدر إجماليها بمبلغ ٤٠ ٠١٩ ٠٠٠ دولار، مع تنقيحات طفيفة لخطة التكاليف الإجمالية.

ويوصى بأن تحيط الجمعية العامة علما بهذا التقرير، وأن تحيط علما بخطة التكاليف المنقحة للمشروع، وأن توافق على إنشاءوظيفتين مؤقتتين في فريق إدارة المشروع، وأن ترصد اعتمادا قدره ٤ ١١٦ ٨٥٨ دولارا يخصص للمشروع لعام ٢٠١٨.

## أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير المرحلي عملاً بالفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١، الذي وافقت فيه الجمعية على الخيار جيم لمشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها، وعلى نطاقه وإطاره الزمني وخطة التنفيذ المقترحة له وتكلفته التقديرية التي تبلغ، بحد أقصى، ٤٠ ٠١٩ ٠٠٠ دولار، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ المشروع، يبين فيه، في جملة أمور، نفقات المشروع وتكلفته الإجمالية. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/71/333).

٢ - ويستمر تنفيذ المشروع وفقاً لأهدافه التي سبق الإبلاغ عنها، وتعالج التطورات الأخيرة فيه المسائل الرئيسية المتعلقة بالوصول وبالاعتبارات الزلزالية، لكفالة أن يفي المرفق بالأهداف المتصلة بالسلامة المتوائمة مع الحياة المعاصرة فيما يتعلق بالأداء لدى وقوع الزلازل، فضلاً عن المضي قدماً تجاه جعل المرفق مجتمعة شاملاً ومتاحاً لجميع الأشخاص. وأكدت عمليات تنقيح وتدقيق النمط الهيكلي للجس الزلزالي، التي اضطلع بها مؤخرًا الخبير الاستشاري الذي عينته اللجنة، أن النهج المتبع في معالجة أوجه القصور في مجال الحفاظ على الحياة هو نهج مناسب.

٣ - ويورد هذا التقرير موجزاً لتخطيط المشروع والإجراءات المتخذة بشأنه حتى الآن، ويقدم معلومات مستكملة عما يلي: (أ) التعاون مع الدول الأعضاء والحكومة المضيفة؛ (ب) إدارة المشروع، بما في ذلك لجنة أصحاب المصلحة والأفرقة العاملة وعلاقة العمل مع مكتب خدمات الدعم المركزية في الأمانة العامة؛ (ج) تعيين الفريق المتفرغ للمشروع وإعادة تقييم المهارات المطلوبة؛ (د) التقدم المحرز في تنفيذ المشروع (هـ) الخطوات التي يجري اتخاذها لضمان كون مرفق اللجنة شاملاً للجميع ويمكن الوصول إليه؛ (و) مواصلة تطوير نمط الجس الزلزالي والانتهاء منه؛ (ز) تطبيق الدروس المستفادة عن طريق التعاون مع المقر الرئيسي والبلد المضيف، ومتابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ (ح) تقدير التكاليف الإجمالية المنقحة استناداً إلى التكاليف الفعلية المتكبدة، وأحدث الدراسات الاستقصائية والتقديرات والتحليل والمعلومات المتعلقة بالتصميم.

٤ - ويقدم التقرير أيضاً معلومات طلبتها الجمعية العامة في الفقرات ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٧ و ٢٣ و ٢٤ من الفرع الرابع من قرارها ٢٧٢/٧١، بما في ذلك، في جملة أمور، معلومات مفصلة عن إيرادات الإيجار في المستقبل، والاعتبارات المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة، والتبرعات والمساهمات العينية من الدول الأعضاء، والتدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بأسعار صرف العملات.

## ثانيا - التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير

### ألف - التعاون مع الدول الأعضاء والحكومة المضيفة

#### الدول الأعضاء

٥ - قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إحاطات إلى الدول الأعضاء والتمست التبرعات منها على أساس منتظم. وقدمت اللجنة عروضاً في اجتماعي اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعيّنين من أعضاء اللجنة في ٢٠ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأرسلت مذكرة شفوية إلى أعضاء اللجنة الاستشارية هذه في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لإبلاغهم بأن شعبة الشؤون الإدارية لدى اللجنة على استعداد لتقديم معلومات تفصيلية عن المشروع، حتى يتسنى للدول الأعضاء أن يحددوا بسهولة سبل دعم المشروع.

٦ - كما التمت اللجنة أيضاً مساهمات بشأن الخبرة الفنية في شكل موظفين فنيين مبتدئين أو موظفين مقدمين على أساس الإعارة مع عدم استرداد التكاليف. ونشرت اللجنة طلباً بشأن الموظفين الفنيين المبتدئين في مجموعة مختارة من الفئات الوظيفية ومجموعات المهارات على الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة في تموز/يوليه ٢٠١٧، وقدمت طلباً مماثلاً لأعضاء اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وستواصل اللجنة استعراض الردود والمتابعة مع الدول الأعضاء التي توفر الدعم.

#### العلاقات مع البلد المضيف

٧ - واصلت اللجنة تعاونها مع وزارة خارجية البلد المضيف لالتماس مساعدتها ودعمها للمشروع. ومنذ صدور التقرير السابق، عقدت عدة اجتماعات بين شعبة الشؤون الإدارية التابعة للجنة وإدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية في البلد المضيف (في ١٧ حزيران/يونيه و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٢٧ آذار/مارس و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧). وتواصل اللجنة طلب الدعم من الوزارة بشأن الحيز المكتبي المقرر استخدامه كحيز مؤقت لاستيعاب موظفي الأمم المتحدة أثناء تنفيذ المشروع، وكذلك إمكانية تقديم المساهمات العينية.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ البلد المضيف اللجنة بأن الحيز البديل المقترح، وهو مبنى "BC" التابع لمجمع الحكومة في مركز تشاينج واتانا الذي يقع على بعد يقارب ٣٠ كم إلى شمال موقع اللجنة، لم يعد متاحاً. واقترح البلد المضيف حلاً بديلاً في نفس المنطقة، ولا تزال المناقشات جارية بشأن تفاصيل الاقتراح.

٩ - ويسر البلد المضيف التنسيق بين اللجنة والسلطات المعنية في دعم المشروع من خلال تنظيم اجتماع مشترك بين الوكالات في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ شارك فيه كل من سلطة العاصمة بانكوك، وإدارة الأشغال العامة وتخطيط المدن والأرياف التابعة لوزارة الداخلية، وإدارة المراسم، وإدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية. وقدم البلد المضيف أيضاً معلومات وإيضاحات بشأن القواعد والأنظمة المتصلة بتنفيذ المشروع.

١٠ - ومن حيث تبادل المعارف وأفضل الممارسات، قدم البلد المضيف الدعم إلى اللجنة بشكل استباقي في التواصل مع مختلف الكيانات المحلية. ونظمت وزارة الخارجية زيارة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى شركة كبيرة متعددة الجنسيات يوجد مقرها في تايلند، وحاصلة على الشهادة البلاتينية للقيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي. واطلع فريق اللجنة على النهج المبتكرة في مجال إدارة المرافق، وإدارة التغيير، والتحديات التكنولوجية التي اعتمدتها الشركة (انظر أيضا الفقرة ٢١ أدناه). ويسر البلد المضيف أيضا عقد اجتماع في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ مع الأمين العام لمجلس المهندسين في تايلند، لإطلاع فريق اللجنة على أفضل الممارسات في مجال مقاومة الزلازل وإدارة التشييد في تايلند.

١١ - ولا تزال المناقشات مع البلد المضيف جارية بشأن إمكانية تقديم وزارة الخارجية ومجلس المهندسين وغيرهما من الوكالات المختصة في البلد المضيف المساعدة التقنية والمشورة العامة إلى اللجنة باعتبار ذلك جزءا من مساهمات البلد المضيف العينية في المشروع.

## باء - إدارة المشروع

١٢ - وفقا للهيكل العام لإدارة المشروع الوارد في التقرير السابق للأمين العام، والذي لم يتغير، يُعد الأمين التنفيذي للجنة هو قِيَمًا على المشروع. وقد عَيَّن الأمين التنفيذي مدير شؤون الإدارية في اللجنة للإشراف على المشروع وإدارته وللتواصل والتفاعل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ومعالجة القضايا الاستراتيجية التي تقتضي صنع القرار على مستوى رفيع. ويخضع تنفيذ المشروع اليومي لقيادة مدير المشروع المتفرغ.

### لجنة أصحاب المصلحة

١٣ - أنشئت لجنة أصحاب المصلحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ وعُقد أول اجتماع لها في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. وتعد لجنة أصحاب المصلحة اجتماعات مخصصة عادية أو استثنائية. وستعقد الاجتماعات العادية على أساس فصلي حتى إنجاز المشروع، المقرر في عام ٢٠٢٣. ويحدد الجدول الزمني للاجتماعات في بداية كل سنة تقويمية، ويتولى تنسيقه مدير المشروع.

١٤ - ويعمل القِيَم على المشروع بصفته رئيسا للجنة أصحاب المصلحة. ويتمثل دور هذه اللجنة في تقديم المشورة والتوجيه بشأن المشروع إلى القِيَم على المشروع.

١٥ - وأنشئت الأفرقة العاملة ضمن لجنة أصحاب المصلحة لتغطية مواضيع الاستدامة، وإمكانية الوصول، والصحة والسلامة المهنيين. وأنشئ فريق عامل رابع لإطلاع الجهات المستأجرة على التفاصيل المتعلقة بنقل المكتب وباللوجستيات والعمل معهم في هذا الشأن، للتقليل إلى أدنى حد من الأثر على عمليات الوكالات المستأجرة. وسيعمل هذا الفريق العامل كمساعد لفريق إدارة العمليات، وهو فريق قائم يضم جميع الوكالات المستأجرة ويجتمع عادة مرة كل شهرين في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة أصحاب المصلحة في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٧.

## التنسيق والإشراف من جانب مكتب خدمات الدعم المركزية في المقر الرئيسي

١٦ - يقوم مكتب مدير الشؤون الإدارية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية في المقر عن طريق اجتماعات تداول بالفيديو كل ثلاثة شهور وعن طريق المناقشات الثنائية كلما دعت الضرورة.

١٧ - وتعمل وحدة إدارة الممتلكات الخارجية التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية عن كثب مع الفريق المتفرغ لإدارة المشروع التابع للجنة، عن طريق عقد اجتماعات تنسيقية كل أسبوعين بشأن تنفيذ المشروع وعمليات الرصد والرقابة المتصلة به. ويسهل هذا التعاون أيضا تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتعلقة بمشاريع التشييد المختلفة التي تضطلع بها الأمانة العامة في مختلف أنحاء العالم، ويمكن الفريق من تحديد مخاطر المشروع المحتملة في مرحلة مبكرة.

١٨ - وتم التوصل إلى اتفاق إدارة وتنسيق بين مكتب خدمات الدعم المركزية في المقر الرئيسي واللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتعرض وثيقة الاتفاق بوضوح هيكل الإبلاغ، والأدوار والمسؤوليات، والترتيبات الإدارية للمشروع بين المقر الرئيسي واللجنة لضمان وجود رقابة داخلية قوية وآليات مناسبة لضمان الجودة في المشروع.

## جيم - المعارف المحلية والدروس المستفادة

١٩ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٢/٧١، إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار، عن طريق مكتب خدمات الدعم المركزية، الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من مشاريع التشييد والتجديد التي أنجزت سابقاً في إطار تنفيذ مشروع تخفيف أضرار الزلازل، وأن يستفيد بوجه خاص من الخبرة والمعرفة المكتسبتين من مشاريع التشييد الأخرى. وإضافة إلى ذلك، شجعت الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة جهوده للاستعانة بالمعارف والتكنولوجيا والقدرات المحلية في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. وترد فيما يلي التدابير المتخذة في هذا الخصوص وهي مفصلة حسب المواضيع.

### إمكانية الوصول وتخطيط الحيز المكثبي وإدارة التغيير

٢٠ - فيما يتعلق بإمكانية الوصول، اعتمدت اللجنة على مواردها الداخلية، لا سيما شعبة التنمية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه تواصلت مع مكتب خدمات الدعم المركزية والمقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بغية إجراء تقييم واسع النطاق لإمكانية الوصول في أماكن عمل اللجنة في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتُلتمَس التعقيبات من أجل كفالة اتباع اللجنة أفضل الممارسات على مستوى الأمم المتحدة والعالم فيما يتعلق باستيفاء شروط قرار الجمعية العامة ١٧٠/٧٠ بشأن توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من البلد المضيف، زار موظفو اللجنة أماكن عمل شركة محلية تأسست منذ ١٠٠ عام وتضم أكثر من ٥٥ ٠٠٠ موظف، يعمل ٨ ٠٠٠ موظف منهم في مقر الشركة في بانكوك. وفي الآونة الأخيرة، شهد مقر الشركة هذه أعمال تجديد واسعة النطاق شملت تحديث برجين قائمين يتألفان من ١٠ طوابق وتشييد برج جديد من ٢٢ طابقاً. وتضمن مشروع التجديد هذا تصميماً مستداماً وتخطيطاً منقحاً لحيز العمل. واختار فريق إدارة الشركة، إدراكاً منه

للمعارضة التي قد يثيرها نقل الحيز المكتبي، نهجاً أساسياً في إدارة التغيير يقوم على تحديد المكاتب الحالية واتخاذ تدابير الكفاءة في استخدام الحيز المكتبي. وتنظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في الأخذ بالنهج نفسه لإعداد استراتيجيات إدارة التغيير في المشروع.

٢٢ - وعرض مدير مرافق الشركة المحلية نهج الشركة المتعلق بإدارة القوة العاملة المتغيرة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ خلال الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات الذي استضافته اللجنة وحضره عدد من موظفي شعبة الشؤون الإدارية لديها.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، استتبع تغيير الشركة المحلية تصميم حيزها المكتبي ليصبح أكثر كفاءة ازدياد الطلب على الحركة العمودية، مما دفع بالشركة إلى إجراء تحليل موسع وتعديل عمليات الحركة العمودية. وقد بدأت اللجنة دراسة للحركة العمودية في مبنى الأمانة، بعد الاطلاع على هذه التجربة المحلية.

٢٤ - وفيما يتعلق باستراتيجيات إدارة التغيير، والتي ينسقها مكتب خدمات الدعم المركزية، تنظر اللجنة في الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر واستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في نيويورك، و "أساليب العمل الذكية" في جنيف، بغية تنفيذ استراتيجية جديدة لأماكن العمل في بانكوك. وستكون هذه الاستراتيجية إحدى أهم المبادرات التي تتخذها اللجنة وأكثرها ظهوراً، وهي تكمل المبادرات الأخرى الجارية لإحداث تحول في تسيير الأعمال.

### استراتيجية الاستخدام المرن لأماكن العمل

٢٥ - تعمل اللجنة على إعادة تخطيط تصاميم المكاتب في الطابق الرابع عشر من مبنى الأمانة لتوسيع الحيز المكتبي المفتوح وغير الرسمي مقارنةً بالتصميم الحالي. وسيشكل هذا التدبير فيما بعد مشروعاً تجريبياً لتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل استناداً إلى أفضل الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة وتعقيبات أصحاب المصلحة والسياق المحلي. وسيُعرض تجديد المكاتب المكتمل على الموظفين عموماً لجمع ملاحظاتهم التي سيُستشَد بها من أجل وضع حل طويل الأجل للاستخدام المرن لأماكن العمل. وفي هذا الصدد، اتصلت اللجنة بمكتب خدمات الدعم المركزية للحصول على توجيهات بشأن أفضل الممارسات التي تطبقها الأمم المتحدة في أنحاء العالم.

٢٦ - وبالتزامن مع ذلك، تعد اللجنة دراسة لاستخدام الحيز المكاني، على غرار الدراسات التي أُعدت في مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا. وستوفر هذه الدراسة بيانات رئيسية عن وتيرة ونمط استخدام الحيز الحالي، وستوظف هذه البيانات في إرشاد الحل طويل الأجل للاستخدام المرن لأماكن العمل.

### الكفاءة في استخدام الطاقة والخضرة

٢٧ - أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٢/٧١ (الفرع الرابع، الفقرة ١٠)، أهمية إدراج الكفاءة في استخدام الطاقة في تخطيط المشروع وتنفيذه. وطلبت اللجنة استفسارات من الشركة المحلية المشار إليها في الفقرة ٢١ أعلاه بشأن ما اتخذته من مبادرات لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وقرارها الحصول على شهادة في القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي، وهي الممارسة السائدة محلياً. وتعمل اللجنة حالياً على تقييم ما إذا كانت القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي تشكل نظام تصنيف للمباني المراعية للبيئة من الملائم تطبيقه على مشروع مقاومة الزلازل.

## توافر المواد المحلية وتقنيات التشييد

- ٢٨ - في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اجتمع الأمين العام لمجلس تايلند للمهندسين بأحد أفرقة اللجنة لتقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجالي الهندسة والتشييد في تايلند ومشروع التعديل التقويمي لتخفيف أضرار الزلازل الذي نُفذ مؤخراً في مقر مصرف محلي مع التركيز بصورة خاصة على استخدام مواد وتقنيات تشييد جديدة متاحة في تايلند.
- ٢٩ - وتواصل اللجنة العمل مع الجامعات المحلية والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا بشأن التصميم المقاوم للزلازل وتقييم المخاطر والإشراف على أعمال التشييد.

## دال - إدارة المشروع

### فريق المشروع

- ٣٠ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١ (الفرع الرابع، الفقرة ٢٠)، على إنشاء خمس وظائف مؤقتة في بانكوك (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ٢ ف-٣ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية) تتصل بالفريق المتفرغ لإدارة المشروع وموظفي دعم المشروع. وقد استكملت عملية استقدام الموظفين. وأجرت اللجنة أنشطة تواصل واسعة النطاق لاستقطاب مرشحات مؤهلات، وأرسلت رسائل إلكترونية إلى الجمعيات الهندسية وجهات التنسيق المعنية بشؤون المرأة وجامعات الهندسة، واستخدمت أدوات استقدام الموظفين مثل موقع لينكد إن (Linkedin) وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي. وأدت جهود التواصل هذه إلى اختيار مرشحات لملء الوظائف المؤقتة التالية: موظف مشتريات برتبة ف-٣ ومهندس مدني وإنشائي برتبة ف-٣ ومدير مشروع برتبة ف-٥. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت اللجنة من ملءوظيفتين المؤقتتين التاليتين: مهندس مشروع (ف-٤) ومساعد إداري للمشروع (من الرتبة المحلية). وبدأ جميع هؤلاء الموظفين المعنيين بالمشروع العمل على الأرض بالفعل وهم يساهمون في تطوير المشروع، باستثناء مديرة المشروع التي ستنضم رسمياً إلى الفريق في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- ٣١ - ومن المتوقع أن يستقدم موظف ليشغل منصب منسق المشروع بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وسيعمل في مكتب خدمات الدعم المركزية في المقر وسيجري تقاسم تكلفته مع مشروع قاعة أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ونظراً إلى أنه من المقرر استكمال مشروع قاعة أفريقيا في عام ٢٠٢١، مع استمرار مشروع مقاومة الزلازل حتى عام ٢٠٢٣، ستستعرض الأمانة العامة ترتيبات تقاسم التكاليف مجدداً مع اقتراب الموعد المقرر لاستكمال مشروع قاعة أفريقيا.
- ٣٢ - وتستعرض اللجنة باستمرار عبء العمل والاحتياجات من الموارد في مراحل المشروع الحالية والمقبلة وفقاً للفقرة ٢٣ من الفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة أن تستند الاحتياجات من الموارد في كل مرحلة من مراحل المشروع إلى استعراض دقيق للاحتياجات الفعلية والمستكملة على أرض الواقع.
- ٣٣ - وفي عام ٢٠١٨، مع انضمام شركة استشارية رائدة، سيركز العمل على تصميم عناصر دورة حياة المشروع وبرمجة الحيز المكتبي وتخطيطه واستراتيجية إدارة التغيير. ولتوفير مستوى فعال من الرقابة على أنشطة الشركة الاستشارية الرائدة ورصدها، تفتح اللجنة إدخال التعديلات الطفيفة التالية على تركيبة فريق المشروع المبينة في التقرير السابق للأمين العام (انظر A/71/333، الفرع الخامس - جيم

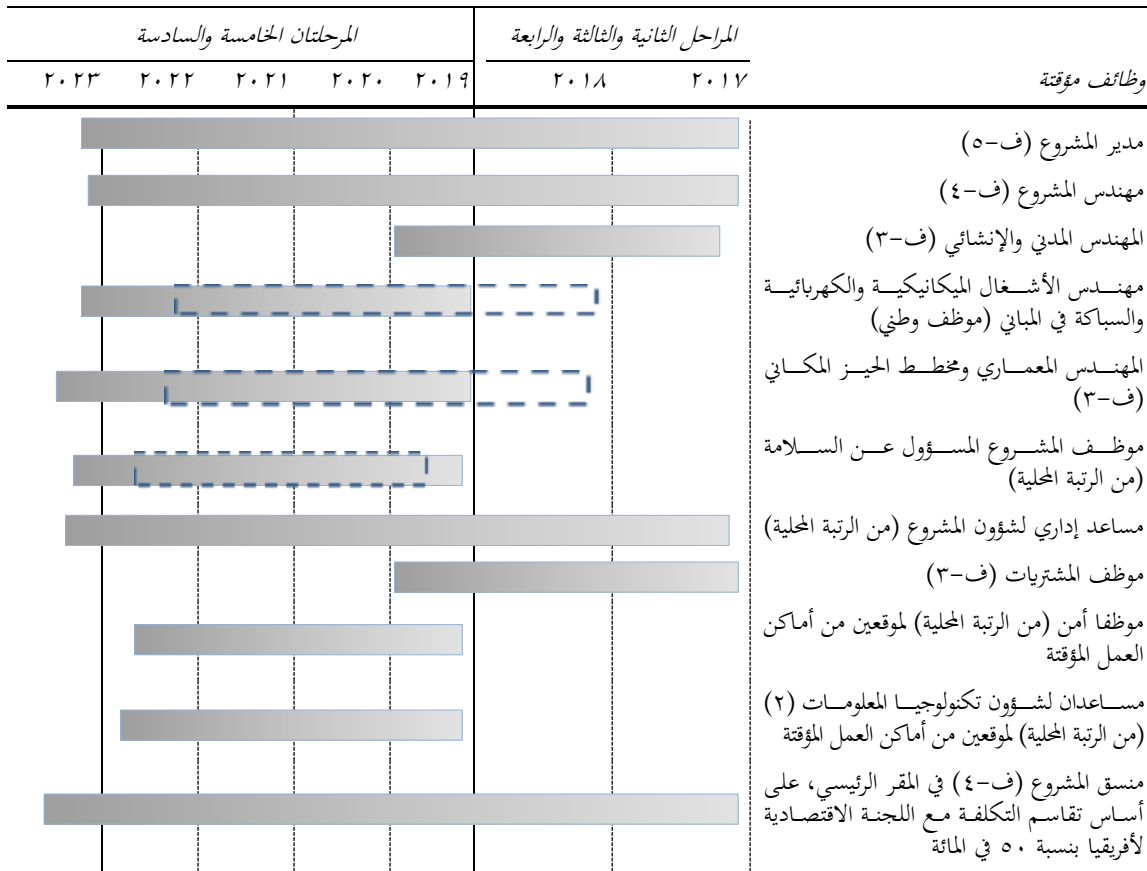


والمرفق الثالث): (أ) تبدل منصب موظف اللوجستيات والتنسيق (موظف وطني) ليصبح منصب مهندس معماري ومخطط للحيز المكاني (ف-٣)، مع الإبقاء على فترة التوظيف نفسها، وهي أربع سنوات وستة أشهر، على أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عوضاً عن كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وتنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ عوضاً عن حزيران/يونيه ٢٠٢٣؛ (ب) يبدأ عمل مهندس الأشغال الميكانيكية والكهربائية والسباكة في المباني (موظف وطني) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عوضاً عن كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وينتهي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ عوضاً عن حزيران/يونيه ٢٠٢٣؛ (ج) تخفّض فترة توظيف موظف المشروع المسؤول عن السلامة (من الرتبة المحلية) بمقدار ستة أشهر لأن الحاجة لا تدعو إلى وجود هذه الوظيفة خلال فترة المسؤولية عن العيوب (أي في النصف الأول من عام ٢٠٢٣).

٣٤ - ويتصل السبب في تغيير منصب موظف اللوجستيات والتنسيق (موظف وطني) إلى منصب مهندس معماري ومخطط للحيز المكاني (ف-٣)، بمستوى المسؤولية اللازم والمهارات التقنية المطلوبة لإعداد استراتيجيات إدارة تغيير الاستخدام المرن لأماكن العمل وإدارة تنفيذه. وهذا التغيير هو أيضاً نتيجة المناقشات مع مكتب خدمات الدعم المركزية بشأن الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى. ويعتبر هذا الدور أساسياً، نظراً إلى أن إعادة تصميم البيئة المكتبية وتحديثها سيشكلان الجانب الأكبر والأكثر تأثيراً من المشروع بصورة عامة، إلى جانب المسائل المتعلقة بسلامة الأرواح. وستحلى شاغل هذه الوظيفة أيضاً بالخبرات اللازمة لأداء المهام التي كانت مطلوبة في السابق من موظف اللوجستيات والتنسيق، وتحديد الإشراف على التشييد وتنسيق الانتقال من أماكن العمل المؤقتة وإليها.

٣٥ - ولن يكون للتغييرات المقترحة أنفاً تأثير في التكلفة بصفة عامة. فقد بقيت خطة التكاليف الإجمالية للمشروع على حالها، وتبلغ ٨٧٩ ٠٠٠ دولار، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في الفرع الرابع من القرار ٢٧٢/٧١. ويبين الشكل ١ جدول ملاك الموظفين المقترح وتحديث فترات التوظيف. كما تظهر التغييرات المقترحة في هيكل فريق المشروع الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير.

## الشكل ١ فترات توظيف موظفي المشروع



فترة التوظيف المنقحة المقترحة

فترة التوظيف المحددة في التقرير السابق للأمين العام (A/71/333).

## هاء - النظام الداخلي لضمان جودة المشروع

٣٦ - يعتبر مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها أضخم المشاريع الإنشائية التي تنفذها اللجنة وأشدّها تعقيداً. فإلى الآن، كانت مشاريع تحديد المباني التي تنفذها اللجنة بسيطة، وكانت أعمال التشييد تجري أثناء الليل و/أو دون أن تنطوي على عملية نقل واسعة النطاق للمستأجرين أو على تعطيل للأعمال. على أن مشروع مقاومة الزلازل، في المقابل، هو مشروع تحديد ضخم سيتطلب تنفيذ أعمال التشييد أثناء ساعات العمل ونقل غالبية الموظفين أثناء فترة التشييد. واستناداً إلى مصفوفة المخاطر المبينة في الجدول ٥ في التقرير السابق للأمين العام (A/71/333)، يقع الخطر الرئيسي الذي يواجهه المشروع على استمرارية سير العمل، أو القدرة على تنفيذ المشروع بأقل تأثير ممكن على أعمال اللجنة وأعمال المستأجرين.

٣٧ - ومن القيود المادية الرئيسية التي يواجهها هذا المشروع أن المكان مجمّع مكتظ في موقع صغير وأنه يتعيّن توفير أماكن عمل مؤقتة في الموقع بالتزامن مع تنفيذ عدد من أنشطة التشييد، منها أنشطة

خارج نطاق المشروع. وتشمل أنشطة التشييد الأخرى في مباني اللجنة إقامة مركز أمني جديد للدخول إلى المباني، ومبنى جديد للمكتبة، ومشروع لتحسين غرف الاجتماعات، وتحديدات أخرى بسيطة للمباني. وباقتراح هذه القيود المادية بتعدد أصحاب المصلحة، يتبين أن على مشروع مقاومة الزلازل إنشاء هيكل موحد للإبلاغ يمكن من التنسيق والتواصل على نحو فعال مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

٣٨ - وبغية التخفيف من المخاطر والتقليل إلى أدنى حد من التأخيرات في أعمال التشييد والتعطيل لأعمال المستأجرين، تعترم اللجنة أن تطلب إلى مشروع مقاومة الزلازل وضع بروتوكول موحد للإبلاغ عن جميع مشاريع التشييد والبنية التحتية الجارية في المباني. ويتطلب تنفيذ هذا النظام الاستعانة بخبير استشاري، على أساس قصير الأجل، من أجل تحديد وبناء قدرات وإمكانات فريق الأمم المتحدة في جميع الأقسام الإدارية، بما في ذلك الفريق المعني بمشروع مقاومة الزلازل وأصحاب المصلحة فيه، من قبيل وحدات إدارة المرافق والمؤتمرات وقسمي تكنولوجيا المعلومات والأمن في اللجنة.

## واو - إدارة المخاطر

### شركة مستقلة لإدارة المخاطر

٣٩ - تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ (الفرع الرابع، الفقرة ١٤)، يعمل مكتب خدمات الدعم المركزية على شراء خدمات التعاقد مع شركة مستقلة لإدارة المخاطر. وستكون الشركة مسؤولة مباشرة أمام مكتب خدمات الدعم المركزية، وستقدم المشورة في ما يتعلق بإنشاء إطار لإدارة المخاطر الخاصة بالمشروع، كما ستجري تحليلاً نوعياً وكمياً للمخاطر، بما يشمل تقديم تحديثات منتظمة على سجل مخاطر المشروع. وستستخدم نماذج للمخاطر من أجل تحديد ما إذا كان التمويل الاحتياطي متاح يكفي لتغطية المخاطر المتوقعة. وستتحمل المشروع تكاليف هذه الخدمات، وسيتماسمها مع مشروع تحديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٠ - وبدأت إجراءات عملية الشراء من نيويورك في أوائل عام ٢٠١٧ بنشر طلب عالمي للتعبير عن الاهتمام. وقد ردت ١١ شركة دولية على ذلك الطلب، وقدمت ٧ شركات عروضاً. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت العملية في مراحلها النهائية وكان منح العقد وشيكاً.

### الإدارة المتكاملة للمخاطر

٤١ - الجهة المسؤولة عن الإدارة المتكاملة للمخاطر على الصعيد المحلي هي الفريق المنفرد لإدارة المشروع التابع للجنة، بدعم من الشركة الاستشارية الرئيسية. وتنطوي الإدارة المتكاملة للمخاطر على نهج موضوع بعناية للتعامل مع المخاطر والفرص الكامنة في المشروع على نحو ييسر اتخاذ قرارات موضوعية للتخفيف من المخاطر والاستفادة من الفرص استفادةً كاملة. وستقدم الشركة الاستشارية الرئيسية الدعم إلى اللجنة، بالتنسيق مع الشركة المستقلة لإدارة المخاطر، خلال مراحل المشروع المختلفة، بما فيها التصميم ومرحلة العطاء والتشييد. وستشمل إدارة المخاطر إدارة ومراقبة طلبات التغيير، وكذلك إدارة العقود والتكاليف والميزانية.

## سجل المخاطر

٤٢ - أنشأت اللجنة في بداية المشروع سجلاً للمخاطر يُحدَّث باستمرار في الاجتماعات الأسبوعية. ولكل خطر من المخاطر رقم تعريفى خاص به، وبيان يشمل التاريخ وصاحب المصلحة الذي نبّه إليه، ووصف موطن الخطر (السبب والواقعة)، وأثره، واحتمال وقوعه، والمسؤول عنه، وتدبير التخفيف من حدّته (الإجراءات والتأثير)، وحالته الراهنة، وإجراءات متابعته. ويعمل فريق المشروع على رصد جميع المخاطر ومراقبتها. ويرد أدناه عرض لأهم ستة مخاطر يعتبر الفريق أنّها تتصل بالمرحلة الراهنة من المشروع.

### المخاطر المرتبطة بأسعار صرف العملات

٤٣ - في جميع مراحل التخطيط للمشروع، يُشدّد بصفة خاصة على إدارة المخاطر المرتبطة بأسعار صرف العملات. ويُتوقّع أن تكون جميع المصروفات الرئيسية للمشروع، مثل التعاقد مع مقال التشييد، بدولارات الولايات المتحدة، مما يتيح تجنب المخاطر المرتبطة بأسعار صرف العملات تجنباً كلياً. ومن المرجح أن يكون عقد التصميم باليورو، لكن بما أنه ليس أكبر تكاليف المشروع، فإن درجة الخطر ستكون متواضعة. وسيجري تتبّع هذا البند عن كثب وسيُدرج في التقارير المرحلية المقبلة. ومن المرجح أن يقتصر استخدام البات التايلندي على العقود الأصغر حجماً، مثل تلك المتعلقة بفحص التربة وتقييم إمكانية الوصول إلى المباني والاختبارات الإتلافية؛ ويُتوقّع أن تظل مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بهذه البنود منخفضة.

### المخاطر المرتبطة بتقدير تكاليف التصميم بأقل من قيمتها

٤٤ - بغية حماية المنظمة من مخاطر حدوث زيادات في تكاليف التصميم، أدرجت اللجنة بنوداً محددة في طلب العروض تفيد بضرورة تطوير المشروع وتنفيذه في حدود المعايير الصارمة للتصميم الفعال من حيث التكلفة والجدول الزمني المعجل للتشييد؛ ويذكر العقد على وجه التحديد أن نطاق العمل يجب أن يكون في حدود الميزانية المتاحة التي أقرتها الجمعية العامة. وعلى النحو المنصوص عليه في نطاق العمل الخاص بالشركة الاستشارية الرئيسية، فإن الامتثال لهذا الشرط قد يقتضي أن تعيد الشركة التصميم دون أن تترتب على ذلك تكلفة إضافية تقع على اللجنة، إذا تجاوزت تكاليف التشييد المقدّرة الميزانية المتاحة.

### المخاطر المرتبطة بخسارة إيرادات الإيجار

٤٥ - تواصل اللجنة الحفاظ على التواصل القوي مع الوكالات المستأجرة في فريق إدارة العمليات، إذ تعمل معها بانتظام لتبديد شواغلها المتصلة بالمشروع.

٤٦ - وقد أجري بحث سوقي بشأن أسعار الإيجارات التجارية في بانكوك في عام ٢٠١٦ لاستخدامه لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتقدّر اللجنة الإبقاء على أسعار إيجارات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ واستخدامها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وذلك لشئى المستأجرين عن البحث عن أماكن عمل أخرى أثناء تنفيذ المشروع. وسيشجّع هذا النهج المستأجرين على مواصلة التشارك في الأماكن مع أعضاء آخرين من أسرة الأمم المتحدة، ويتيح لهم تخطيط ميزانياتهم أثناء المرحلة الأولى لتطوير المشروع. وسيخفف هذا النهج من حدّة المخاطر التي يواجهونها ويزيدهم ثقة في مواصلة أعمالهم داخل مباني اللجنة، حيث يمكنهم الاستفادة من المجموعة المتنوعة من الخدمات الأمنية والطبية والمصرفية والبريدية

ومن خدمات المركز التعليمي والكافيتريا، ويمكنهم كذلك الوصول بسهولة إلى مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات والتواصل مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وستجري اللجنة دراسة أخرى للسوق في عام ٢٠١٨ لتحديد الأسعار للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، مما يمكن المستأجرين من وضع خططهم وميزانياتهم في الوقت المناسب. ويرد في الفقرات من ٦٤ إلى ٦٧ أدناه مزيد من المعلومات عن إيرادات الإيجار المتوقعة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٨ من الفرع الرابع من القرار ٢٧٢/٧١.

٤٧ - وستستعرض اللجنة، إلى جانب الشركة الاستشارية الرئيسية، منهجيات التشييد والانتقال بغية أن تكون جميع أماكن العمل المؤقتة في الموقع، ضمن مباني اللجنة، بما يكفل أن يأخذ المشروع بالمنهجية الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وأن يبقى تعطيل أعمال المستأجرين في حدوده الدنيا.

#### المخاطر المرتبطة بعدم إدارة المشروع بكفاءة

٤٨ - استحدثت اللجنة نظاماً لضمان الجودة للتأكد من مراعاة جميع النزاعات والازدواجية والتفاعلات الممكنة للمشروع مع مشاريع المرافق الأخرى التابعة للجنة، وذلك بغية إزالة أوجه التكرار وزيادة أوجه الكفاءة.

#### المخاطر المرتبطة باحتمال عدم توفر مكان مؤقت

٤٩ - طلبت اللجنة دعماً من البلد المضيف لتوفير مكان مؤقت (يرجى الرجوع إلى الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه)، واستعانت بشركة محلية لتحري تكاليف استئجار مكاتب تجارية ومدى توفرها في سوق العقارات المحلية.

#### المخاطر المرتبطة بالاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية

٥٠ - إدارة شؤون السلامة والأمن مكلفة بتوفير الرصد والمشورة في حالة حدوث تدهور في البيئة المحيطة قد يؤثر على المشروع. وبما أن بعض الأحداث قد يقع دون سابق إنذار، طلبت اللجنة إلى جميع البائعين تضمين هذه الأحداث في مصفوفة المخاطر بالإضافة إلى التدابير المخففة، من قبيل استخدام طرق الإمداد البديلة أو التخزين تجنباً للتأخيرات.

### زاي - عمليات الشراء

٥١ - شرعت اللجنة على الفور في عام ٢٠١٧ في إبرام عقود للحصول على الخدمات الاستشارية المختلفة التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٢٧٢/٧١.

#### الشركة الاستشارية الرئيسية

٥٢ - من أهم متطلبات المشروع التعاقد على خدمات شركة استشارية رئيسية. ويسر الأمين العام أن يفيد بأن إجراءات عملية التعاقد تسير حسب المخطط.

٥٣ - ومع إلحاق موظف مشتريات متفرغ مبكراً بالمشروع، استطاعت اللجنة إجراء بحوث سوقية استراتيجية وبذل جهود تواصل متضافرة من خلال إرسال تفاصيل المشروع وطلب التعبير عن الاهتمام

إلى الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين ووزارة الخارجية في تايلند والغرف التجارية والهيئات المهنية والصحف المحلية وبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات ورابطة الممارسين السياميين (تايلند)، بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من البائعين المحتملين والمؤهلين للمشاركة. ونتيجة لهذا التواصل المركز والمحدد الأهداف مع السوق، تلقت اللجنة ردوداً من ٣١ شركة تمثل ١٨ بلداً. وبلغ عدد البائعين في قائمة المدعوين الذين تلقوا طلب تقديم العروض، الصادر وفقاً للجدول الزمنية المتفق عليها في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، ما مجموعه ٦٣ بائعاً يمثلون ٢٣ بلداً (١٢ بلداً متقدماً و ١١ من البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية). وأنجزت التقييمات التقنية والمالية، ووقت إعداد هذا التقرير، كانت الخطوات النهائية لمنح العقد جارية. ومن المتوقع أن يوقع العقد في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، وفقاً للخطة الرئيسية للمشروع.

## حاء - التصميم العام للمشروع وإدماج عنصر التصميم المقاوم للزلازل

٥٤ - ستتولى الشركة الاستشارية الرائدة تصميم مشروع التعديل التقويمي لتخفيف مخاطر الزلازل في إطار المعايير الصارمة للتصميم الفعال من حيث التكلفة والتشييد المعجل، وذلك في حدود الميزانية المرسودة وخطط التكاليف التي أقرتها الجمعية العامة. وستضع الشركة في البداية تصميمًا تخطيطيًا لتوافق عليه اللجنة، ومن ثم ستباشر وضع التصميم وتقديم حزمة تشييد نهائية تفي بجميع المعايير التقنية والتنظيمية. وستتولى الشركة أيضاً استعراض وإدماج تصميم التعديل التقويمي المقاوم للزلازل لمبنى الأمانة ومبنى الخدمات، وهو التصميم الذي وضعه المعهد الآسيوي للتكنولوجيا، في وثائق التشييد النهائية العامة للمشروع. وسيكون المعهد متاحاً لتقديم أي إيضاحات وإدخال التعديلات اللازمة على التصميم المقاوم للزلازل وسيواصل تحمل المسؤولية عن هذا التصميم في جميع مراحل المشروع.

### تصميم التعديل التقويمي المقاوم للزلازل

٥٥ - قام المعهد الآسيوي للتكنولوجيا بوضع التصميم المقاوم للزلازل وتنقيحه في جميع مراحل عملية وضع تصميم التعديل التقويمي. ومن خلال استخدام تحليل التصميم غير الخطي، انخفضت نسبة الأعمدة التي تحتاج إلى تعديل من ٢٠ في المائة، على النحو المحدد في التقرير السابق للأمين العام (A/71/333، الفقرة ٢٢) إلى ١٥ في المائة، وهو ما سترتب عليه انخفاض في تكاليف التشييد بنفس النسبة. وسيوضع التصور النهائي للمكاسب المالية المتوقعة عندما تنتهي الشركة من التصميم العام (المتوقع في عام ٢٠١٨) وتدمج عنصر مقاومة الزلازل في منهجيتها ووثائق المشتريات الخاصة بالمشروع. وسيلبلغ الأمين العام، في تقريره المرحلي المقبل، الجمعية العامة عن أي تخفيضات في التكاليف قد تتحقق نتيجة لهذا العامل.

٥٦ - وخضع تصميم التعديل التقويمي المقاوم للزلازل للاستعراض من جانب المهندس المدني والإنشائي المعين للعمل مع فريق المشروع. ومن خلال العملية الاستعراضية هذه، نظرت اللجنة في إدخال تعديلات أخرى طفيفة على التصميم، واستعرضت مراقبة الجودة، وتولى مصمم المباني المقاومة للزلازل وضعها في صيغتها النهائية. وأكد الاستعراض كذلك أن نهج استخدام البوليمرات المدعمة بألياف الكربون على الأعمدة مجدٍ وفعال من حيث التكلفة.

## كفاءة استخدام الحيز المكاني والاستفادة منه

٥٧ - كما ورد في تقرير سابق (انظر A/71/333، الفقرات ٣٤-٣٧)، تعاقدت اللجنة مع شركة هندسية معمارية محلية في عام ٢٠١٥ لإعداد تصاميم الحيز المكاني لمبنى الأمانة. وأبرزت الدراسة، التي أُنجزت في الربع الأول من عام ٢٠١٦، أن من الممكن أن تحقق اللجنة مكاسب تصل إلى ٢٠ في المائة نتيجة لكفاءة استخدام الحيز المكاني، في حال تنفيذ عملية تحديد الحيز المكاني الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، ولما كان تصميم الحيز المكاني سيُحوّل من نظام المكاتب المغلقة إلى نظام المكاتب المفتوحة، فإن التشكيلة الجديدة ستكون مناسبة تماما لاعتماد استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل.

٥٨ - وظلت اللجنة تركز على هذا المجال الرئيسي من مجالات إدارة التغيير، حيث اعتمدت على الدراسة المذكورة أعلاه واستندت إلى تجربة الأمانة العامة في نيويورك وجنيف، والجهود التي بذلها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في بانكوك. وأجرت اللجنة أيضا اتصالات مع وزارة خارجية تايلند، وهي تعكف حاليا على دراسة المشاريع الأخيرة التي نفذتها المنشآت التجارية في منطقة بانكوك لمعالجة المسائل المماثلة. وقد استخدمت هذه الملاحظات، التي وفرت بعض الإمكانات التي تشجع اللجنة على مواصلة، لإعداد عينات من تصاميم الحيز المكاني لاختبارها في إطار المشروع التجريبي بالدور الرابع عشر من مبنى أمانة اللجنة (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه). والمشروع حاليا في مرحلة التخطيط الأولية. وستُراعى التعليقات الواردة من الموظفين وغيرهم من المستخدمين وستُدمج التغييرات في التجارب التي ستُنفذ لاحقا. وبمجرد أن تنتهي التجارب في عام ٢٠١٨، ستكون اللجنة في وضع يمكنها من إشراك الموظفين والجهات المستأجرة بشكل أفضل في وضع الخطط النهائية للحيز المكاني. وستيسر هذه العملية مشاركة الموظفين وغيرهم من المستخدمين.

٥٩ - وقد أُدرجت البرمجة التفصيلية للحيز المكاني في نطاق عمل الشركة الاستشارية الرائدة في إطار التصميم التفصيلي لعناصر دورة حياة المشروع. وستركز خدمات تخطيط الحيز المكاني، على وجه الخصوص، على ما يلي: (أ) الحاجة على المدى القصير إلى نقل الموظفين، وأماكن الاجتماعات، والمناطق التجارية، والمرافق ذات الصلة، إلى أماكن مؤقتة أثناء كل مرحلة من مراحل المشروع؛ (ب) الحاجة على المدى الطويل إلى تحسين كفاءة استخدام الحيز المكاني بنسبة ٢٠ في المائة وفقا للدراسة التي أجريت في الربع الأول من عام ٢٠١٦ (انظر A/71/333، الفقرة ٣٦)؛ و (ج) إمكانية زيادة مساحة الأرضية دون زيادة المساحة الكلية التي سيجري تحديدها في مرحلة التصميم.

## كفاءة استخدام الطاقة

٦٠ - يشترط على الشركة الاستشارية الرائدة أن تعين مهندسا خبيرا في مجال كفاءة استخدام الطاقة في المباني والتصميم المستدام، يعمل كجزء من فريق إدارة المشروع. وتتمثل أول نتيجة يجب أن يحققها الشركة في استعراض جميع الوثائق الحالية للمشروع، بما في ذلك التقرير الخاص بأداء الواجهة المُعْجَز في عام ٢٠١٢ والوارد ذكره في التقرير السابق (A/71/333، الفقرتان ٣٨ و ٣٩). وينبغي للشركة أن تفحص النتائج السابقة التي أشارت إلى أن من شأن تحسين العزل وتركيب الزجاج في مبنى الأمانة أن يؤدي إلى تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين ١٦ إلى ١٨ في المائة.

٦١ - وتتمثل النتيجة الثانية التي يجب أن يحققها الشركة في استعراض جميع ما ينطبق من المعايير، بما في ذلك ما يتصل بالحفاظ على الطاقة والمياه، وفي تصميم المشروع بحيث ينتقل نحو جعل المرافق

أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، ولا سيما عن طريق خفض استهلاك الطاقة، واستهلاك المياه العذبة، والحد من إنتاج النفايات، واستخدام الموارد المادية غير المتجددة، وعن طريق تحسين نوعية الهواء خارج المباني وداخلها.

### التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة

٦٢ - يتعاون فريق المشروع مع شعبة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة لاستخدام خبراء في مجال التصميم الشامل والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، بهدف مواءمة المشروع مع رؤية الجمعية العامة الواردة في القرار ١٧٠/٧٠ التي تهدف إلى تسهيل سبل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة. وقد تحدد نطاق العمل والنتائج المتوقعة من خلال سلسلة من الاجتماعات المعقودة عبر الهاتف واجتماعات التنسيق. وتمثلت الخطوة الأولى من هذه العملية في فهم التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة على النحو المنصوص عليه في المادة ٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تضم ثلاثة جوانب رئيسية هي البيئة المادية، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات. وانطلاقاً من ذلك، تم التعاقد مع خبراء في هذه المجالات المحددة.

٦٣ - ووجه الفريق نظره إلى الدداخل أيضاً لتوجيه وإشراك الجهات المستأجرة وكذلك أصحاب المصلحة من أعضاء الفريق العامل المعني بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي يضم وحدة إدارة المرافق، ووحدة إدارة المؤتمرات، وقسم الأمن والسلامة، وشعبة التنمية الاجتماعية، وقسم إدارة الموارد البشرية (مركز التعلم والمركز الطبي)، وقسم إدارة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، ومنظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، أرسل استقصاء إلى الجهات المستأجرة طلباً لمعلومات حول كيفية معالجة الوكالات المختلفة لمسألة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في المكاتب التابعة لها وأفضل الممارسات التي تنتهجها بشأن التصميم الذي ييسر الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى الآن، أجرى الخبراء الاستشاريون المعنيون بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تقييماً للمباني في الموقع، تضمن مسحاً للبيئة المادية وكذلك إجراء مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة للتعرف على آرائهم بشأن سبل معالجة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، سابقاً وحالياً، وما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل في إطار العمليات التي تنفذها مؤسساتهم. وكان من بين أصحاب المصلحة أعضاء من الفريق العامل المعني بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والوكالات المستأجرة، والموظفون، والزوار ذوو الإعاقة.

### طاء - الجدول الزمني للمشروع

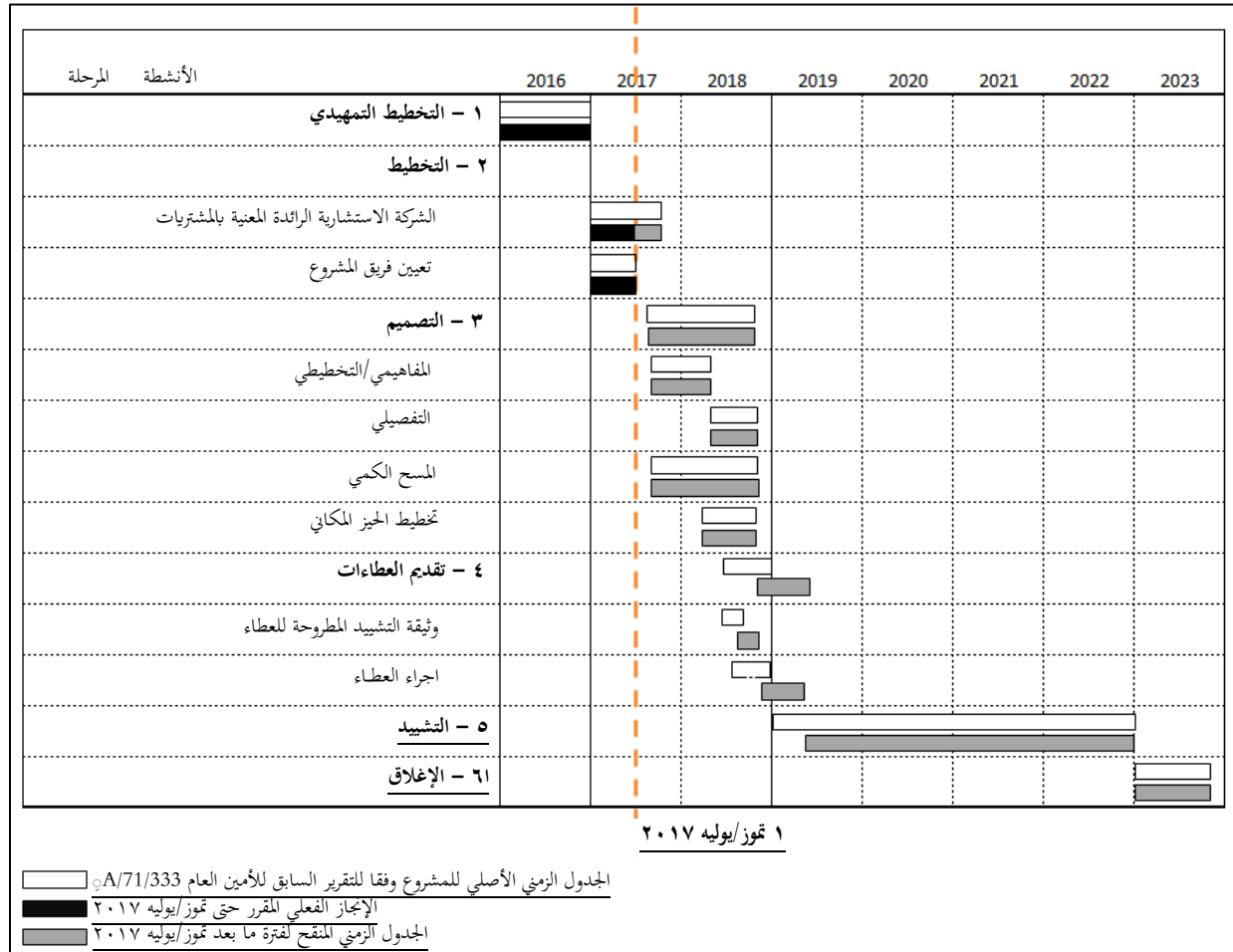
٦٤ - يبين الشكل ٢ الجدول الزمني المقترح للمشروع بصيغته في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتبين الأعمدة البيضاء الجدول الزمني الأصلي للمشروع على النحو الوارد في التقرير السابق للأمين العام (A/71/333)؛ وتبين الأعمدة السوداء الإنجاز المقرر الفعلي حتى تموز/يوليه ٢٠١٧؛ وتبين الأعمدة الرمادية الجدول الزمني المنقح لفترة ما بعد تموز/يوليه ٢٠١٧. وينبغي الإشارة إلى أن جميع الأنشطة الواردة في الجدول الزمني الأصلي للمشروع قد أُنجرت في موعدها في تموز/يوليه ٢٠١٧. وظلت الخطة العامة للمشروع دون تغييرات رئيسية على الجدول الزمني المنقح لفترة ما بعد تموز/يوليه ٢٠١٧، باستثناء مرحلة تقديم العطاءات (المرحلة ٤). وفي حين أن مرحلة تقديم العطاءات قد نُقحت بحيث تبدأ بعد الموعد الأصلي المتوقع بثلاثة أشهر، فإن الجدول الزمني المنقح يتضمن مدة زمنية أقل لمرحلة التشييد (العمود الرمادي في



صف المرحلة ٥)، وبالتالي سيكون للجدولين الزمنيين، الأصلي والمنقح، للمشروع المدة الإجمالية نفسها. ويتمشى الجدول الزمني المنقح مع الجدول الزمني المقترح لخدمات الشركة الاستشارية الرائدة التي تجري حاليا عملية التعاقد عليها.

الشكل ٢

## الجدول الزمني للمشروع المقترح في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧



## ياء - إيرادات الإيجار

٦٥ - تتأتى إيرادات الإيجار في المقام الأول من إيجار الحيز المكتبي إلى وكالات الأمم المتحدة والكيانات الأخرى ذات الصلة بأنشطة اللجنة. وتؤجر الأماكن أيضا إلى مصرف، ووكالة سفر، ومكتب بريد، وكافيتريا، ومقهيين، ومطعم. ويحدد الإيجار على أساس القيم التجارية الحالية. ويرد بيان بصافي مبلغ الإيجار في باب الإيرادات ٢.

٦٦ - أما رسوم الإيجار عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ فهي تبلغ ٢٦٤ دولارا في السنة لكل متر مربع لصناديق وبرامج الأمم المتحدة و ٢٧٩,٦٠ دولارا للجهات المستأجرة لأغراض تجارية. ولتيسير تخطيط الميزانية على الجهات المستأجرة، يُقَيَّم في العام الأول من كل فترة سنتين، المعدل المقرر تطبيقه في العام التالي، وتخطر الجهات المستأجرة بذلك. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، وعقب التقييم الذي أجري في عام



ما يلي: (أ) الإنشاء المبكر لفريق متفرغ لإدارة المشروع، ولوظائف الدعم، مع تحديد التسلسل الإداري بشكل واضح؛ (ب) إنشاء لجنة لأصحاب المصلحة لمساعدة الأمين التنفيذي ومدير الشؤون الإدارية على إدارة المشروع بصورة استباقية؛ (ج) إدراج إطار مستقل لإدارة المخاطر في مرحلة مبكرة من عملية تنفيذ المشروع.

## رابعاً - نفقات المشروع والتكاليف المتوقعة

### ألف - الحالة والتوقعات المتعلقة بنفقات المشروع في عام ٢٠١٧

٧١ - ترد النفقات الفعلية المتكبدة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، ومجموع النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٧ في الجدول ٢.

الجدول ٢

### الحالة والتوقعات المتعلقة بنفقات المشروع في عام ٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

النفقات الفعلية حتى مجموع النفقات المتوقعة ١ تموز الأول/يوليه ٢٠١٧ في عام ٢٠١٧		
الباب ١٩ - تكاليف الموظفين الأخرى		
إدارة المشروع	٢١٧٠١٢	٥٢٧٣٤٠
المجموع الفرعي، الباب ١٩	٢١٧٠١٢	٥٢٧٣٤٠
الباب ٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية		
التصميم المقاوم للزلازل	١٨٢٧٥	٩٨١٨٠
استعراض تسهيلات وصول ذوي الإعاقة	٤١٠٠٠	٤١٠٠٠
نظام ضمان جودة المشروع	-	٨٢٥٠٠
المجموع الفرعي، الباب ٣٣	٥٩٢٧٥	٢٢١٦٨٠
المجموع	٢٧٦٢٨٧	٧٤٩٠٢٠

٧٢ - ويقارن الجدول ٣ التكلفة المقررة لعام ٢٠١٧، على النحو الوارد في التقرير السابق للأمين العام (A/71/333)، بالنفقات المتوقعة لعام ٢٠١٧ في التقرير الحالي. وترد الفروق الرئيسية مبينة فيما يلي:

(أ) هناك زيادة متوقعة قدرها ٢١ ٧٤٠ دولاراً تحت بند إدارة المشاريع في إطار الباب ١٩ بسبب تكاليف سفر موظفين اثنين من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومقر الأمم المتحدة الرئيسي للمشاركة في التقييم التقني للشركة الاستشارية الرائدة. ورئي أن من الضروري إدراجهما ضمن فريق التقييم التقني نظراً لعدم توافر القدرة والخبرة التقنية الداخلية في مجال مشاريع الأمم المتحدة الإنشائية الرئيسية على الصعيد المحلي؛

(ب) لا حاجة إلى تخصيص موارد للحصول على استشارات متعلقة باستعراض الأقران من طرف ثالث (٧٥ ٠٠٠ دولار) والتصميم الأمثل لحيز المكاتب (١٥٠ ٠٠٠ دولار)، نظراً لأن العمل المطلوب قد أدرج في نطاق خدمات الشركة الاستشارية الرائدة؛

(ج) جرى تكبد نفقات قدرها ٤١ ٠٠٠ دولار للاستعانة بمختبرين استشاريين لإجراء تقييم تسهيلات وصول ذوي الإعاقة إلى المباني امتثالا للفقرة ٧ من الفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١.

(د) يلزم ما مجموعه ٨٢ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف نظام ضمان جودة المشروع، الذي سيضع منهجيات مناسبة لإدارة المشروع لضمان إنجازه في الوقت المناسب وبجودة عالية وعلى نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة.

(هـ) تم استيعاب الاعتماد المقدر سابقا لتصاعد التكلفة لعام ٢٠١٧ في التكاليف المحققة والمتوقعة لعام ٢٠١٧، ومن المتوقع ألا يستخدم الاعتماد المخصص كاحتياطي طوارئ لعام ٢٠١٧، ويمكن أن يرحل إلى عام ٢٠١٨ وفقا للفقرة ١٦ من الفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١.

### الجدول ٣

#### تنقيحات خطة التكاليف لعام ٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

التكاليف المعتمدة لعام ٢٠١٧ خطة التكاليف المنقحة الرصيد (ج) - (أ) - (ب)  
(قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١) (أ) لعام ٢٠١٧ (ب)

الباب ١٩ - تكاليف الموظفين الأخرى		
فريق إدارة المشروع	٥٠٥ ٦٠٠	٥٢٧ ٣٤٠
المجموع الفرعي، الباب ١٩	٥٠٥ ٦٠٠	٥٢٧ ٣٤٠
الباب ٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية		
أتعاب الخبراء الاستشاريين		
التصميم المقاوم للزلازل	١٠٠ ٠٠٠	٩٨ ١٨٠
استعراض الأقران من قبل طرف ثالث	٧٥ ٠٠٠	-
التصميم الأمثل للحيز المكتبي	١٥٠ ٠٠٠	-
تقييم تسهيلات وصول ذوي الإعاقة	-	٤١ ٠٠٠
نظام ضمان جودة المشروع والتدريب	-	٨٢ ٥٠٠
المجموع الفرعي، أتعاب الخبراء الاستشاريين	٣٢٥ ٠٠٠	٢٢١ ٦٨٠
تصاعد التكاليف	١٣ ٠٠٠	-
احتياطي الطوارئ	٣٣ ٨٠٠	-
المجموع، الباب ٣٣	٣٧١ ٨٠٠	٢٢١ ٦٨٠
المجموع الكلي	٨٧٧ ٤٠٠	٧٤٩ ٠٢٠

### باء - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨

٧٣ - تزد الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨ على النحو المبين في الجدولين ٤ و ٥ أدناه.

## الجدول ٤

الاحتياجات من الموارد في عام ٢٠١٨ حسب عناصر التكلفة  
(بدولارات الولايات المتحدة)

٢ ١٣٩ ٠٠٠	١ - التكاليف التجارية
٧٣١ ٣٠٤	٢ - أتعاب الخبراء الاستشاريين
٢٣٨ ٨٢٠	٣ - تصاعد التكاليف
٣٣٣ ١٢٢	٤ - احتياطي الطوارئ
٦٧٤ ٦١١	٥ - إدارة المشروع
٤ ١١٦ ٨٥٧	المجموع

## الجدول ٥

الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨ حسب أبواب الميزانية وأوجه الإنفاق  
(بدولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	وجه الإنفاق	المبلغ
الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	تكاليف الموظفين الأخرى	٦٧٤ ٦١١
الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	التكاليف التجارية وتكاليف الخبراء الاستشاريين	٣ ٤٤٢ ٢٤٦
المجموع		٤ ١١٦ ٨٥٧

## جيم - الاحتياجات من الموارد في عام ٢٠١٩ وما بعده، وتصاعد التكاليف، واحتياطي الطوارئ

٧٤ - استناداً إلى مشورة استشاري متخصص، أضيف بدل تصاعد التكاليف إلى تكاليف التشييد وتقديرات تكاليف الخدمات الاستشارية بمعدل ٤ في المائة سنوياً، استناداً إلى توقعات مستقبلية لبيانات منشورة عن المعدلات الأخيرة لتصاعد التكاليف. وخط الأساس للتقديرات هو تموز/يوليه ٢٠١٧، وتُجمع التقديرات المقدرة لتصاعد التكاليف وتُطبّق على التوقعات المتعلقة بالنفقات السنوية حتى تسليم المشروع للعمليات.

٧٥ - وسيتم إجراء تحليل كميّ كامل يربط بين الاحتياجات الفعلية لتمويل الطوارئ والمخاطر المقدرة، وذلك عقب انضمام الشركة المستقلة لإدارة المخاطر، وهو ما يتوقع أن يتم في آب/أغسطس ٢٠١٧.

٧٦ - وبالنسبة لهذا التقرير، وتماشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة مشاريع التشييد، أنشئت مخصصات احتياطي الطوارئ باتباع نهج مماثل للنهج المتبع في التقرير السابق، على أساس طريقة النسبة المثوية التقليدية، مع مراعاة الخبرة السابقة المكتسبة من مشاريع مماثلة ومتغيّرات أخرى يمكن أن تؤثر في دقة تقديرات تكاليف المشروع، لا سيما في المراحل الأولى من تخطيطه، بما في ذلك حجم المشروع ودرجة تعقيد وموقعه. ونظراً لأن المشروع ينطوي على تعديل مبنى مشغول قائم، فمن المحتمل إلى حد بعيد أن تطرأ ظروف غير متوقعة وأن يؤدي ذلك إلى تغيير خطة التنفيذ. ولأغراض التخطيط، وريثما تنضم شركة الإدارة المستقلة، أدرجت مخصصات لاحتياطي الطوارئ بنسبة ١٠ في المائة من تكلفة

التشييد المقدرة للمشروع، بما فيها أجور الخدمات الاستشارية. وستقدم الاحتياجات الطارئة المنقحة المستندة إلى المخاطر عن كل سنة في تقرير الأمين العام المقبل.

٧٧ - وترحل الأموال المخصصة لاحتياطي الطوارئ على النحو المشار إليه في القرار 71/272، الفرع الرابع، الفقرة ١٦، التي أكدت من جديد، أنه يجوز ترحيل أموال احتياطي الطوارئ غير المستخدمة إلى السنوات التالية وإعادة تخصيصها كلما نشأت مخاطر جديدة وكلما أُلغيت المخاطر القديمة، وهو ما يتماشى مع أفضل الممارسات في المجال، وأنه يتعين إعادة جميع أموال احتياطي الطوارئ المتبقية غير المستخدمة إلى الدول الأعضاء عند إتمام المشروع.

## خامسا - الخطوات المقبلة

٧٨ - في ما يلي الإجراءات التي سيجري الاضطلاع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل:

- (أ) الشروع في خدمات التصميم مع الشركة الاستشارية الرائدة؛
- (ب) الشروع في عملية إدارة التغيير والاتصالات المتعلقة بالأماكن المؤقتة واستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، بما في ذلك الاستجابة لنتائج دراسة استخدام الحيز؛
- (ج) استعراض التوصيات المقدمة من الشركة الاستشارية الرائدة، والانتهاء من وضع منهجية للتشييد؛
- (د) تحديث تكاليف المشروع بناء على نتائج وتوصيات الشركة الاستشارية الرائدة والمنهجية المعتمدة؛
- (هـ) وضع منهجية للأماكن المؤقتة والانتقال استنادا إلى نتائج وتوصيات الشركة الاستشارية الرائدة؛ وتعديل إجراءات الشراء استنادا إلى المنهجية النهائية؛
- (و) تعيين أعضاء الفريق المكرس لإدارة المشروع، على النحو المقرر في عام ٢٠١٨، بمن فيهم المهندس المعماري ومخطط الحيز المكاني (ف-٣) ومهندس الأشغال الميكانيكية والكهربائية والسباكة في المباني (موظف وطني).

## سادسا - الإجراءات الموصى بأن تتخذها الجمعية العامة

٧٩ - يُطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

- (أ) أن تحيط علما بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السابق للأمين العام؛
- (ب) أن تحيط علما بخطة التكاليف المنقحة للمشروع؛
- (ج) الموافقة على إنشاء وظيفتين مؤقتتين (واحدة برتبة ف-٣ وواحدة لموظف وطني) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في الفريق المكرس لإدارة المشروع، في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

(د) تخصيص مبلغ قدره ٨٥٧ ١١٦ ٤ دولارا للمشروع لعام ٢٠١٨ يضمّ مبلغاً قدره ٦١١ ٦٧٤ دولارا في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، و ٢٤٦ ٤٤٢ ٣ دولارا في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يُسجّل في قيود صندوق الطوارئ؛

```

graph TD
    A[مدير المشروع (ف-٥)] --> B[مدير المشروع (ف-٤)]
    A --> C[مساعد إداري لشؤون المشروع  
(الرتبة المحلية)]
    B --> D[المهندس المدني والإنشائي  
(ف-٣)]
    B --> E[المهندس المعماري ومخطط  
الحيز المكاني (ف-٣)]
    D --> F[مهندس الأشغال الميكانيكية والكهربائية  
والسباكة في المباني (موظف وطني)]
    D --> G[موظف المشروع المسؤول  
عن السلامة (الرتبة المحلية)]
    H[فريق مشروع اللجنة الاقتصادية  
والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ] --- I[مقاول]
    H --- J[مورد]
    K[خبير استشاري] --- L[دعم المشروع]
    L --- M["- موظف مشتريات (برتبة ف-٣)  
- موظف أمن - الأماكن المؤقتة (الرتبة المحلية)  
- مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات - الأماكن المؤقتة (الرتبة المحلية)"]

```

The organizational chart illustrates the structure of the National Society for Human Rights (NSHR). At the top is the Project Director (Grade F-5), who oversees the Project Manager (Grade F-4) and the Administrative Assistant for Project Affairs (Local Rank). The Project Manager manages the Civil and Structural Engineer (Grade F-3) and the Architectural Engineer and Planner (Grade F-3). The Civil and Structural Engineer oversees the Mechanical, Electrical, and Plumbing Engineer in Buildings (National Employee) and the Project Officer responsible for Safety (Local Rank). The Architectural Engineer and Planner oversees the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) project team. The ESCAP project team includes a Contractor and a Supplier. A Consultant also provides support to the project.



## المرفق الثاني

## خطة التكاليف

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المرحلة ٢	٣	٤	٤-٢	٥	٥	٥	٥	٦	المجموع
السنة ٢٠١٧ <sup>(١)</sup>	٢٠١٧ <sup>(ب)</sup>	٢٠١٧ <sup>(ج)</sup>	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	المجموع
١ - التكاليف التجارية			٢,١٣٩	٦,١٥٥	٤,٩٨٨	٨,٦٠٧	٢,٩٢٦	٢٤,٨١٦	
٢ - أتعاب الخبراء الاستشاريين	٠,٣٢٥	٠,٠٥٩	٠,٢٢٢	٠,٧٣١	٠,٣٩٢	٠,٣٠١	٠,٥٨٢	٠,١٤٢	٢,٣٧٠
١-٢ التصميم المقاوم للزلازل	٠,١٠٠	٠,٠١٨	٠,٠٩٨						٠,٠٩٨
٢-٢ الشركة المستقلة لإدارة المخاطر <sup>(د)</sup>			٠,٠٥١	٠,٠٥١	٠,٠٣٩	٠,٠٧٥	٠,٠١٨	٠,٢٣٣	
٣-٢ الشركة الاستشارية الرائدة <sup>(هـ)</sup>			٠,٦٥٦	٠,٣٤١	٠,٢٦٣	٠,٥٠٧	٠,١٢٣	١,٨٩٠	
٤-٢ الاستشاريون المعنيون بتسهيلات وصول ذوي الإعاقة	٠,٠٤١	٠,٠٤١							٠,٠٤١
٥-٢ الخدمات المتعلقة بضمان جودة المشروع	٠,٠٨٣	٠,٠٢٥							٠,١٠٨
٣ - تصاعد التكاليف <sup>(د)</sup>	٠,٠١٣		٠,٢٣٩	٠,٨١٧	٠,٨٩٩	١,٩٩١	٠,٨١٤	٤,٧٦٠	
٤ - احتياطي الطوارئ	٠,٠٣٤		٠,٣٣٣	٠,٧٣٦	٠,٦١٩	١,١١٨	٠,٣٨٨	٣,١٩٥	
٥ - إدارة المشروع	٠,٥٠٦	٠,٢١٧	٠,٥٢٧	٠,٦٧٥	٠,٦٩٦	٠,٩١٦	٠,٩١٦	٠,٢٣٢	٤,٨٧٩
<b>المجموع</b>	<b>٠,٨٧٧</b>	<b>٠,٢٧٦</b>	<b>٠,٧٤٩</b>	<b>٤,١١٧</b>	<b>٨,٧٩٦</b>	<b>٧,٧٢٤</b>	<b>١٣,٢١٥</b>	<b>٥,١٨٧</b>	<b>٤٠,٠١٩</b>

(أ) تكاليف أقرتها الجمعية العامة في الفرع الرابع من القرار ٢٧٢/٧١.

(ب) استنادا إلى الاستعراض الحالي والالتزام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(ج) تكاليف متوقعة.

(د) التكاليف المتوقعة المتعلقة بخدمات الشركة المستقلة لإدارة المخاطر التي ستستعين بها وحدة إدارة الممتلكات الخارجية التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية، ويتم تقاسمها بنسبة ٥٠ في المائة مع مشروع قاعة أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(هـ) ميزانية الشركة الاستشارية الرائدة هي حاصل جمع عنصري التصميم وإدارة البناء. وقد أدرجت في الميزانية بنفس المستوى المحدد في التقرير السابق (A/71/333). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وكان موضوع شراء خدمات الشركة الاستشارية الرائدة لا يزال لدى شعبة المشتريات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية ولجنة العقود في المقر.

(و) يحسب تصاعد التكاليف كنسبة مركبة قدرها ٤ في المائة سنوياً.